كلمة الأستاذ الدكتور عبد المجيد المحجوب
المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية

في افتتاح أعمال
الدورة الثالثة التحضيرية
لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي
نيويورك : 04/28 – 2014/05/09

بسم الله الرحمن الرحيم

- سعادة السفير رومان موراي رئيس الدورة الثالثة للإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي

- السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرّفني أن أتحدّث إليكم في افتتاح أعمال الدورة الثالثة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي باسم الهيئة العربية للطاقة الذرية، وهي منظمة إقليمية تعمل في نطاق جامعة الدول العربية تضم في عضويتها خمسة عشرة دولة عربية وتعنى بتطوير التعاون العربي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وفق الإستراتيجية العربية للاستخدام السلمي للطاقة الذرية حتّى 2020 والتي أقرتها القمة العربية. وقد استطاعت الهيئة – خلال مسيرتها القصيرة – أن تؤسس علاقات تعاون وتكامل بين الدول العربية، حيث اهتمت بموضوع تطوير القدرات البشرية العربية العاملة في مختلف مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فوضعت برنامجاً متكاملاً يتضمن دورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل ومؤتمرات إقليمية وزيارات وإقامات علمية للباحثين والمتخصصين من الدول الأعضاء فيما بينهم.

وفي ظل تنامي الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية في المنطقة العربية في شتى مجالات الحياة المختلفة فإن منظمتنا تولي إهتماماً خاصاً لموضوع أمن وأمان المنشآت النووية والمصادر المشعة من أجل ضمان ومراقبة أي ممارسة تنطوي على مصادر مشعّة ونووية درءاً لمخاطر الحوادث الإشعاعية أو النووية أو أعمال التهريب والتخريب والجريمة، فقد أدركت الهيئة أهمية الهيئات الرقابية لأي نشاط نووي أو إشعاعي، ولهذا السبب قامت الهيئة بتأسيس الشبكة العربية للمراقبين النوويين ANNuR كتجمع إقليمي للهيئات الرقابية

العربية من أجل تبادل الأفكار والتجارب والتعاون والتنسيق والتآزر بين السلطات الرقابية العربية في ميدان الرقابة على الأنشطة والمعدات والمنشآت النووية والإشعاعية وتجنب تداخل وتكرار الجهود وأيضاً للتغلب على الصعوبات المشتركة. وكان الهدف من هذه الشبكة التطرق إلى القضايا المهمة والملحة في مجال الرقابة الإشعاعية والنووية بما في ذلك بناء القدرات الفنية والبشرية والمؤسساتية بفعالية وكفاءة والتأهيل والتدريب وتحديد إجراءات ملموسة تعكس الحاجات الآنية والمستقبلية التي سوف تساعد الدول العربية لتأسيس أو تحسين البنية التحتية للهيئة الرقابية الوطنية، وكذلك وضع الخطط المستقبلية لمجموعات العمل المتخصصة وهي: تعزيز البنية التحتية وبناء القدرات للهيئات الرقابية، التشريعات النووية والإشعاعية والنظم الرقابية، الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، إدارة النفايات والتخلص من الوقود المستنفد، الأمان والأمن النوويين وتكنولوجيا المعلومات. وقد أحدثت الشبكة حركة إيجابية ملموسة بخصوص تحسين إجراءات الأمن والأمان النوويين في المنطقة العربية.

وقامت الهيئة العربية للطاقة الذرية بإرساء دعائم تعاون دولي متميز حيث ارتبطت باتفاقيات تعاون مع العديد من المؤسسات النووية في كل من كوريا الجنوبية وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين وبمناسبة اجتماعكم أقدم لهم جزيل الشكر والتقدير على ما قدموه

للدول العربية من جهد وحرص على إرساء علاقات تعاون مثمرة. كما إننا نتطلّع إلى جميع دول العالم لإرساء دعائم نظام تعاون وثيق يساهم في تحقيق التنمية الشاملة للدول العربية.

السيـد الرئيس ،

يأتي اجتماعكم التحضيري لمؤتمر مراجعة المعاهدة والذي سيعقد خلال السنة القادمة ليؤكد رغبة جميع الأمم والدول لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل ويؤكد حق هذه الشعوب في العيش بدون هاجس الرعب والخوف وتتطلّع جميع شعوب العالم وفي مقدمتها الشعب العربي، إلى التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية كهدف أساسي من أجل تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في السلام والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء في جميع أنحاء العالم.

إن الهيئة العربية تريد أن تؤكّد في هذا الاجتماع التحضيري على ضرورة الحفاظ على الحق الأصيل لجميع الدول في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وحقها المشروع في الحصول على المواد والمعدّات والمعلومات والتكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية وفق أهداف اتفاقية عدم الانتشار.

وفي الوقت الذي تدرس بعض الدول العربية إنشاء برامج نووية وطنية وبناء مفاعلات قوى لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر، فإن الهيئة العربية للطاقة الذرية

تأمل أن يهتم المؤتمر بقضايا الأمن والأمان النوويين المرتبطة بالطاقة النووية وأيضاً بموضوع إدارة الوقود المستهلك والنفايات المشعّة وأن يشجع المؤتمر مصدّري الوقود النووي على مساعدة الدول المتلقية في إدارة الوقود المستهلك بطريقة مأمونة ومضمونة.
كما تأمل الهيئة في أن يجد العالم آلية واقعية للتزود بالوقود النووي على المدى البعيد للدول الداخلة حديثاً في برامج القوى النووية بدون المساس بالأمن العالمي.

السيـد الرئيس ،
إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي ويوطّد نظام عدم الانتشار ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح، لذلك تمسكت الدول العربية، منذ العام 1995، بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وحيث لازال قرار 1995 الذي اتخذه مؤتمر مراجعة المعاهدة سارياً إلى يومنا هذا، فإننا إذ نؤكد على أهدافه وغاياته، نطالب الدول الأطراف باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذه.
إن الهيئة العربية للطاقة الذرية تعبر عن أسفها العميق وإنشغالها البالغ جرّاء عدم تنظيم مؤتمر جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والذي كان من المقرر عقده في أواخر 2012 وتتمنى أن يلتئم المؤتمر خلال هذه السنة

2014 ليساهم في زيادة فرص نجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الإنتشار النووي سنة 2015.
من جهة أخرى فإننا نطالب إسرائيل بالانضمام إلى جميع الاتفاقيات الدولية وأن تخضع منشآتها النووية لنظام الرقابة والتفتيش وبذلك تساهم في إرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.
وفي الوقت الذي ترنو إليه الدول العربية إلى عالم يسوده الوئام والاستقرار والتنمية تقوم فيه الطاقة النووية دوراً محورياً في رفاه الشعوب، فإنها تؤكد من جديد حق شعوب العالم جميعاً في الانتفاع بها حصرياً في المجال السلمي وأن أي استثناءات أو إزدواج في المعايير قد يخلق خرق في منظومة الأمن النووي العالمية.
ختاماً أشكر لكم حسن إنصاتكم وأتمنّى للاجتماع كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليم ورحمة الله وبركـاته.